تصلب المواقف هزيمة مبطنة

عبدالحميد سيف الزوقري

□ في علم الإدارة وكذلك في علم النفس والسلوك الإنساني ادّعاء القوة دليل ضعف والإقناع القسري برفع الصوت دليل ضعف الحجة ومحاولة يائسة لقلب الحقائق، وصراخ الطفل بلا سبب والتعبير بالبكاء المفرط محاولة للفت الانتباه وتصلب المواقف وعدم الاقتناع بآراء الآخرين وعدم الاستماع لما يقولونه والتمسك بالرأي هو دليل الشعور بالضعف، وكذلك يعتبر الاعتراف غير المعلن عن ضعف الموقف وإظهار جلي بالهزيمة المبطنة التي يحاول مَنْ يتّبع هذا الأسلوب إخفاءها، ويعتبر هذا السلوك أحمق وينطبق عليه المثل العامي القائل: «أعمى لقي ودعة وقيّل بالجبل هارب»، ومعنى المثل أن الأعمى لقي حجراً من أحجار الودع وظن أنه لقي جوهرة، لذلك ظل في الجبل هارباً، وهذا ينطبق على المعارضة التي رفضت كل المبادرات وأبت الاستماع إلى العقل ورفضت كل سبيل يؤدي إلى المصالحة وتجنيب البلاد أزمة شائكة، وأرادت، بل وسعت إلى إدخال اليمن في نفق مظلم لا يعرف نهايته إلا اللّه سبحانه وتعالى، وتمردت على الأعراف والشرائع وامتنعت عن الجلوس إلى طاولة الحوار والبحث عن نقاط التقاء، وكأنها وجدت في هذا الرفض فرصة ما بعدها فرصة لفرض الشروط وإملاء الآراء وأطلقت أسطوانتها المشروخة بمطالبتها بالرحيل – فقط – دون سواه لفخامة الأخ علي عبداللّه صالح، رئيس الجمهورية، دون الالتفات إلى ما سيحدث للوطن أو للمواطن، وكأن قواميس اللغة فقدت كلماتها ولم يبق منها سوى كلمة ارحل.

وكما أسلفت فإن هذا الموقف يعبّر عن إفلاس وضعف ويعتبر هزيمة مبطنة عجزوا عن الإفصاح عنها وغلفوها بالتصلب الشديد ونأوا بأنفسهم عن البحث عن حلول منطقية ووسائل مشروعة تجنبنا سوء المصير، واضعين نصب أعينهم إبعاد فخامة الأخ الرئيس نهائياً عن الساحة السياسية لا سمح اللّه، ومفصحين عما يدور في بالهم، والذي يقول: إنهم لن تقوم لهم قائمة بوجوده، وأنهم إذا دخلوا أي انتخابات بوجود الأخ الرئيس فلن يستطيعوا تحقيق الفوز فيها أو لن يتمكنوا من الحصول على أغلبية مطلقة، لذا يريدون إزاحته بشتى الوسائل والسبل وبكل ما أوتوا من قوة ودعم، وهو تعبير بما لا يدع مجالاً للشك عن اعترافهم بالهزيمة الكامنة داخل نفوسهم، ويعبّر عن مكنونات أنفسهم، ووسيلتهم لتحقيق ذلك رفض كل مبادرة وإنكار كل سعي للوساطة أو الحوار وعدم قبولهم بأي سعي إلى حلحلة الأزمة وتجنب المعضلة واشتراطهم الوحيد هو الرحيل للأخ الرئيس وعدم قبولهم أي وساطة ومن أي طرف كانت، إلا إذا كانت ترتيباً لرحيل الأخ الرئيس، والتي آخرها أتت من دول الجوار، دول مجلس التعاون الخليجي، والتي دعت إلى اجتماع جميع الأطراف في العاصمة السعودية الرياض، ألم أسلف بأنه تصلب في المواقف يعبّر عن هزيمة يحاولون إخفاءها، وتخوفهم من الدخول في أي حوار أكبر برهان، فهم يمسكون بالودعة التي وجدوها لكي يظلوا في الجبل هاربين، والماء يكذّب الغطاس.

الشرعية الدستورية.. أساس عادل لأي حوار أو تسويات سلمية!!

* عبدالسلام ناجي الحمادي

في اليمن نظام ديمقراطي تعددي تنافسي تميز بالكامل نصاً وضوابط ومكسباً عن غيرها ضمنت للكل حق التطوير والتغيير والتعبير تحكمها ضوابط دستورية كمرجعية قانونية شعبية ملزمة استفتائية تعززها قوة القانون والضوابط الشرعية.. وتتأسس الأفضلية هنا بأن تظل هذه الشرعية والضوابط الدستورية أساساً مشتركاً للتحكيم ولأي مبادرة أو تسوية مباركة مباشرة أو بوساطة وكذلك تظل قوة ضامنة لأي توافقات تطويرية للمضامين الدستورية الحالية نحو أشكال وآليات تطوير نظام الحكم الرشيد الذي قد شمله عدة مبادرات متبادلة ضمانا لتسوية سلمية وطنية لإحداث نقلة واعية متطورة لنظام الحكم وآلياته البرلمانية اللاحقة دون خسائر بشرية أو نارية أو معنوية واعتبارها أساساً لنهضة سياسية وتنموية وحضارية لكل اليمن واليمنيين وتأكيداً للحكمة اليمانية وأساساً مشرفاً للجميع وحفاظاً لمؤسسات الدولة والشرعية نحو التطوير لا الإلغاء.

إن الديمقراطية أصلا هي وسيلة تغيير وإصلاح أدواتها ومراهناتها الفاعلة والفعالة للممارسة الديمقراطية هي البصمات الانتخابية المؤهلة للصناديق الانتخابية الجماهيرية.. والديمقراطية لغة الحوار والشراكة التكاملية لممارسة السلطة وتطويرها وتصويبها وإصلاحها... والديمقراطية سلاح ناعم سلمي عظيم القوة والتالف في توفير وتحقيق شرطها السياسي للتداول(السلمي) للسلطة والحكم التي تعالج الهيئات ولا تلغي المؤسسات لقد صارت الديمقراطية تمثل إرادة كل الشعوب في ممارسة حقها الإنساني والسياسي ولا يتم اختزالها في شخص أو حزب شمولي ولا مجموعة أحزاب تحتكر هذا الحق الديمقراطي الدستوري الشرعي وتصادره بالانقلابات أو التمرد أو تجاوز تلك الضوابط التي نعرفها بالشرعية الانتخابية والدستورية القانونية المستفتى عليها شعبياً وتوافقيا هي ملزمة للجميع ومرنه لكل السياسيين والمتنافسين، موالاة ومعارضة أقلية وأغلبية على السواء.. وليس هناك من مصطلحات للشرعية كالثورية التي شاخت أو غيرها والتي مثلت ديكتاتورية الأقلية السياسية والشعبية في ظروف التحرر الوطني من الاستعمار والأنظمة ذات التوجهات الاشتراكية.

إن هذه الشرعية الدستورية التي تؤسس وتضمن مبدأ التداول(السلمي) المرن المدني للسلطة بالاحتكام للأغلبية الشعبية كقوة احتكام سياسي من خلال الصناديق أو بنظام التوافقية كخصوصية اجتماعية وسياسية واستثنائية يتطلب الالتزام لضوابطها ولممارساتها من خلال الضوابط الدستورية التي تقيد كل الرغبات والاختلالات أو التجاوزات أو التوظيف السلبي للديمقراطية وتردع أي انقلاب أو تحريف أو اجتهاد واحتكار لها من خلال السلطة أو بالإدعاء.. لذلك كانت الديمقراطية بالشرعية الدستورية تشكل أداة تغيير وتطوير إيجابية وتفعيل أو تغيير للنظام السياسي ليس بعيداً عنها أو بالانقلاب عليها أو بالتثوير السياسي أو التحريض خارج المؤسسات تجنباً وتجاوزاً لتكرار حالات التمرد رفضا للحوار ودفعاً نحو الشوارع بعيداً عن قبب الشرعية المؤسسية فالكثير من التجارب المماثلة اضطرت أنظمتها إلى مواجهة هذه الحالات واستعادة الأوضاع الشرعية إلى نصابها وفرض ضوابط الشرعية الدستورية كمرجعية إلزامية للجميع للاحتكام إليها باعتبارها ضمان حق ومشروعية لمن حصد الأغلبية أو للانضباط بالشرعية.

دعونا نؤسس ثقافة إيجابية وممارسة أخلاقية حضارية مدنية راقية للسلام السياسي والاستقرار الاجتماعي في إطار الشرعية الدستورية السلمية قوية الثوابت واسعة الحقوق والحريات عادلة المطالب وبكامل الإرادة الحرة دون قلق أو اجتهاد أو احتكار للحقوق والحقائق بعيداً عن التعصب والتراشقات السياسية والعنف المؤلمة..

ومن الواقعية والمنطق على الجميع (يمنيين وعربا) بأن ندرك أن اليمن ليست بالعراق ولا ليبيا أو مصر وتونس، بما تميزت به بالديمقراطية التعددية التنافسية وبالشرعية الدستورية وبالحجم الشعبي للأصوات التي شكلت الشرعية الانتخابية والتي تتطلب من اليمنيين والوسطاء الأفاضل التوجه نحو الإصلاح وتغيير نظام الحكم البرلماني الدستوري لتطويره وليس بالإسقاط تكراراً لمأساة العراق الذي ألغى ودمر كل المؤسسات لدولة شمولية بينما هنا في اليمن قد تأسس نظام الحكم بكل آلياته الدستورية ومكونات نظامه السياسي بشرعية شعبية (استفتائية وتوافقية) هو نموذجي عربياً يمكن تطويره بسلمية برلمانية مؤسسية وليس بالتثوير والشوارع والإسقاط..

ونسأل الله عز وجل بأن لا تخرج مواضيع واتجاهات عناوين الحوار والوساطة التي تجمع الناس وتجنب المآسي وتؤلف القلوب عن الشرعية وسلمية وتوافقية الحلول ولإخماد كل الفتن القاسية وبعيداً عن الإيحاءات المسبقة إن شاء الله تعالى..

وتجدر الإشارة إلى أن ما ورد في تصور المعارضة والمعتصمين لم تأت بجديد ودون التوقعات أو توجهات التغيير التي وردت في المبادرات الرئاسية..

ولا يليق تجاوز أو تجاهل تلك الأعداد الجماهيرية الهائلة المطالبة بتعزيز الشرعية الدستورية التي تجوب الشوارع في استفتاء متكرر..

«عسكرة التغيير»

إياد الموسمي

■ لماذا اختيار جامعة صنعاء ساحة للاعتصام «اللاسلمي»؟ وهل ما تردد بعفوية اختيار المكان تضليلاً ومن باب خدع الحرب؟

إن اختيار هذا المكان للتعبير السلمي بالقرب من قوات عسكرية يحمل تناقضات ويضع أكثر من علامة استفهام منذ بداية التظاهرات والاعتصامات، وها هي الأيام تكشف وتفضح خبايا التخطيط التآمري المسبق والمنظم لوجستياً وعسكريا بداية من عدم الرغبة للمعتصمين بتوفير الحماية من قبل جنود الأمن المتواجدين واختلاف الأشكال معهم وطلب رفعهم لإخلاء المكان للقوة الموالية المنشقة واستعداداً لإندلاع الفوضى وإراقة الدماء.

يا الله، إنها رغبة جامحة تتعطش لدماء اليمنين من قبل أشخاص أعتادوا عليها وامتهنوا تجارتها لتحقيق أطماعهم القذرة.

لكن أعتقد أن هناك في هذه الساحة رجالاً طاهرين وشباباً واعين لم ينتبهوا يقيناً بأن هناك قوى تأبطت شراً للوطن وأبنائه واختارت ساحة الجامعة بقرب أسوار الفرقة الأولى المدرع وميليشيات جامعة الإيمان بهدف توحيد القيادة المكانية لانطلاق الفوضى والجريمة فمخططهم أن المعتصمين سلمياً هم مقدمة تهاجم وتختلق الفوضى وتلك مؤخرة عسكرية يعتمد عليها في الدفاع والتوسع في إغلاق شوارع رئيسية وإحياء سكنية تقع تحت ضغطها وحصارها.

إن ذلك المشهد التكتيكي العسكري لقوى الشريبرز حقداً دفيناً على الوطن والمواطن ولا يخدم التغيير الذي نتطلع إليه جميعاً ويسعى لإشعال فتيل النار على الجميع.

وإلا لماذا تعنفت الثورة السلمية التي بشرنابها وتحولت إلى نكبة تحل على وطننا الغالي؟

هنا نرفض كل الخطط التآمرية التدميرية لشعبنا ونصدع التغيير بهذا الشكل المهرول إلى السلطة بفاتورة دمائنا ولم يحلم به أي يمني سوى أشخاص عاشوا على المعتقدات والأفكار العدائية والظلامية.

نثق باليمنين أصحاب حكمة وإيمان لم يتواطؤ مع مخططات لقتلهم مع بعضهم وكذلك يعرفون إن كل من إيد وناصر حركتهم من البعض وهم يضمرون في أنفسهم غرض لامكان له وإن طال وقته.

ويعرفون أيضاً أن التغيير المطلوب ليس بلصوص الثورات ومكتسباتها وأرضها وشعبها وخيراتها ومن يظهرون الآن كزعامات للتغييرهم كائنات سئمها الشعب وتعد جزءاً لا يتجزأ من ما يراد تغييره ولفظها وإنهاء جذوره لأنهم لم يقدموا شيئاً للبلد ولم يمتلكوا الكفاءة في شيء وعقلياتهم محصورة بين «عسكرة التغيير ومشيخة النضال وتسييس الدين» كمطية لسلب الشعب مقدراته وكرامته أيضاً.

إعـــــــلان